مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ **ISSN:** 1112-7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 17 عدد: 01 جويلية 2021
العنوان: القبائل الجزائرية وعلاقتها بالسلطة... ص.ص 892- 913.

القبائل الجزائرية وعلاقتها بالسلطة في القرن التاسع عشر من خلال سجلات السيناتوس كونسيلت
ـ قبيلة مرداس أنموذجا ـ

عبد الغفور نصر الدين[1] د.فارس كعوان[2]
1/ ط. د جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2-
abdelghafour.nacereddine@yahoo.fr
2/ أستاذ محاضرأ جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2-
fares_kaouane@yahoo.fr
مخبر التاريخ والتراث
تاريخ الإرسال: 2020/02/02؛ تاريخ القبول:2020/06/06

The Algerian tribe and its relationship to power in the 19th century through the records of Senatus Consult -Merdès tribe as a model-

Abstract:

This study illustrated the situation of the Merdès tribe during the 19th century, and behind it many Algerian tribes, based on the records of The Sinatus Councilt, which in turn stated that the formation of this tribe was a product of the cohesion and conflict of a group of clans, which were able to settle In the late Ottoman era, and paid taxes for the authority, and then the French occupation came and threw its weight in an attempt to control it for the colonization objectives. Although Its resistance to the French forces, the measures relating to the estate laws which was taken by the French colonization radically transformed its composition and lifestyle, its land was confiscated, divided into douwars and attached to different municipalities, until the disappearance of the Merdès tribe, like many Algerian tribes.
Keywords: Merdès tribe; The Sinatus Councilt; Algeria; 19th century; oued besbas

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتوضح الوضعية التي آلت إليها قبيلة مرداس خلال القرن التاسع عشر، ومن وراءها العديد من القبائل الجزائرية، انطلاقا مما جاء في سجلات السيناتوس كونسيلت، التي بدورها ذكرت أن تشكُّل هذه القبيلة كان نتاجا لتلاحم وصراع مجموعة من البطون، تمكنت من الاستقرار وممارسة أنشطة معيشية رسمت لها طريق الحياة، كما شهدت هذه القبيلة الكثير من التحديات والتقلبات خلال هذه الفترة، ففي أواخر العهد العثماني كانت رعية خاضعة تدفع الضرائب للسلطة، ثم جاء الاحتلال الفرنسي ورمى بثقله محاولا السيطرة عليها خدمة للأهداف الاستيطانية، وبالرغم من مقاومتها له عسكريا، إلا أن الإجراءات المتعلقة بالقوانين العقارية التي أصدرها أحدثت تحولا جذريا في تركيبتها وأنماط معيشتها، فقد صودرت أراضيها وقسمت إلى دواوير وألحق كل دوار ببلدية معينة، حتى كانت النهاية باختفاء قبيلة مرداس على غرار العديد من القبائل الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: قبيلة مرداس؛ سجلات السناتوس كونسيلت؛ الجزائر؛ القرن التاسع عشر؛ واد بسباس؛

مقدمة:

تجمع مختلف الكتابات التاريخية على أن الجزائر كانت قَبليّة بامتياز حتى القرن التاسع عشر، أين بدأت تشهد الكثير من التغيرات بفعل السياسة الاستعمارية الفرنسية، التي عملت على إعادة هيكلتها وفق ما تتطلبه مصالحها الاستيطانية، ولعل أشهر الأعمال قامت بها في هذا الصدد هو دراسة القبائل وتطبيق القوانين العقارية عليها، لا سيما قانون السيناتوس كونسيلت الذي حدد وقسم القبائل الجزائرية، وقد أُعدت سجلات قيدت العملية،والتي تطرقت إلى مختلف جوانب الحياة المتعلقة بالقبائل محل التحديد والتقسيم، مما حفظ لنا معلومات تاريخية على غاية من الأهمية لدراسة التنظيم القبلي الجزائري، ومن بين القبائل التي أرخت لها هذه السجلات قبيلة مرداس.

الإشكالية: سنحاول في هذا العمل، توضيح حالة قبيلة مرداس خلال القرن التاسع عشر انطلاقا مما خلفته سجلات السيناتوس كونسيلت من معلومات قيدت أثناء عملية تحديد وتقسيم هذه القبيلة، مجيبين على مجموعة من الأسئلة أهمها:

ماذا نقصد بسجلات السيناتوس كونسيلت؟

من هي قبيلة مرداس، وما طبيعة نمط عيشها في القرن19؟

بما اتسمت العلاقة التي ربطت هذه القبيلة بالسلطة العثمانية ثم الفرنسية، وفيما تكمن أهم الإجراءات التي اتبعتها هذه الأخيرة بغية السيطرة عليها وإلحاق مواردها بخدمة الاحتلال الاستيطاني؟

كيف واجهت قبيلة مرداس وضعيتها الجديدة التي أنتجتها السلطة الاستعمارية، وما هي أهم انعكاسات ذلك عليها؟

اعتمدنا في هذه الدراسة المخصصة لقبيلة مرداس خلال القرن التاسع عشر على ما جاء في سجلات السيناتوس كونسيلت، المُقَيدة لعمليات تحديد القبائل التي تبناها مجلس الشيوخ الفرنسي تنفيذا لأوامر الإمبراطور نابيلون الثالث والمعروفة تاريخيا بالقرار المشيخي 22 أفريل 1863، وبالتحديد على السجل رقم 161 المحفوظ في أرشيف المديرية الجهوية لمسح الأراضي بولاية قسنطينة.

حسب إطلاعنا على هذه السجلات التي أعدتها المصالح الفرنسية خاصة الطبوغرافية منها، نجدها تطرقت إلى دراسة القبائل محل التحديد والتقسيم وفق المنهج التالي:

1- يأتي في الصفحة الأولى نص القرار الذي صادق عليه الإمبراطور المتضمن إخضاع القبيلة للتحديد والتقسيم.

2- التعريف بأصل القبيلة وتاريخها ووضعها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وعدد سكانها وثرواتها، وعلاقتها بالسلطتين العثمانية والفرنسية، وإرفاق كل هذا بجدول إحصائي دقيق.

3- التعريف بالحالة الطبوغرافية، كنوعية التربة ووجود المياه والغطاء النباتي، ووضعية الوعاء العقاري من حيث المساحة والصيغة (عرش وملك وعزل) ومختلف أملاك السكان وحدود كل الأراضي. (أنظر التعليق رقم 01)

4- تعيين كل من أعضاء اللجنة المكلفة بالتحديد وجماعة القبيلة، وإعداد تقرير عن سير عملية التحديد والتقسيم، ويكون هذا أحيانا بنسختين فرنسية وعربية، هذه الأخيرة كان يُعدها اليهود العرب أو الضباط الفرنسيين المتمكنين من اللغة العربية خاصة المترجمين العسكريين، لعدم الثقة في العرب المسلمين للاضطلاع بهذه المهمة الحساسة حسب ما أُعلمت به من قبل عمال مديرية مسح الأراضي.

5- يرفق هذا العمل بشكاوى السكان ضد قرارات تطبيق القانون المشيخي، وخريطة لإقليم القبيلة، يبين كل تفاصيلها من تضاريس وغطاء نباتي وأماكن تواجد المياه وأنواع الملكية وغيرها من المعلومات مما تحمله الخرائط عادة.

التعريف بقبيلة مرداس: تقع قبيلة مرداس على السهول المحاذية لضفتي وادي بونموسةOued Bounamoussa، على بعد 30 كلم من مدينة عنابة، تتربع على مساحة قدرها: 31498هـ، 14آر، 13س آ، غالبيتها أراضي سهلية صالحة للزراعة، وأربع مجالات غابية مستغلة لتربية المواشي.

يحدها من الشمال بني ورجين Beni urgine، والسباعة les Sebaà، ومن الشرق سفوح جبال بوعابد ومن الجنوب جبال بني صالح، ومن الغرب سهل سيبوس وبلدية موندوفي Mondovi، ويخترق مجال هذه القبيلة وداي بونموسة من الجنوب إلى الشمال، مانحا إياها مورد ماء لا ينضب (sénatus-consulte, 1869 : 2)

أصل القبيلة: حسب ما ذكره شيوخ القبيلة، فإن أصلهم ينحدر من تونس، حيث هاجر جدهم خالد بن ميهوب رفقة عائلته وإحدى عشر من أصحابه، واستقر على ضفاف واد بونموسة الذي كان في الأصل ملكا لبعض بطون قبيلة ولهاصة البربرية، وكان ذلك حوالي القرن السادس عشر ميلادي، ولكي يتمكن من الاستقرار في مجال يعد غريبا عنه، بحث عن بعض الحلفاء من السكان المحليين كي يمنحوه الحماية وهو ما وجده بزواجه من إحدى بناتهم ودخل في علاقة مصاهرة معهم مما مكنه من الاستقرار.(انظر التعليق رقم2)

ولكن هذا الاستقرار لم يمنحه الأرض اللازمة للعيش، لأن قوانين القبيلة وطبيعة الأراضي العرشية لا تقبل توريث البنات، ولكنه

بقي هناك واستمر الأمر على هذا الحال إلى أن خلف خالد إبنا اسمه ناصر دخل في حرب ضد بني ورجين للحصول على أراض، وتوسيع ملكية العائلة، فحسب العادات والتقاليد لدى هذه القبيلة، لا يسمى شخص فارسا ولا يتمتع بلقب الفروسية دون أرض تمنحه الاستقرار والنفوذ والسطوة (sénatus-consulte, 1869 : 3) ، توفي ناصر وخلف ابنين هما أحمد ومسعود، أحمد ترأس العائلة الأصلية، أما مسعود فتمكن من بلوغ رياسة بعض بطون قبيلة ولهاصة، كما خلف ناصر إبنا تبناه بعد قيامه بأحد المعارك في المنطقة، ومع مرور الزمن وبفعل عوامل الصراع والتلاحم بين أحفاد خالد بن الميهوب وقبيلة ولهاصة وغيرها تشكلت قبيلة واحدة أطلق عليها مرداس، ولا يُستبعد أن يكون مرداس أحد أحفاد خالد بن الميهوب القادم كما رأينا من تونس رغم أن السجلات لا تشير إلى ذلك، وتتكون القبيلة من 6 فروع أو بطون هي:

أولاد حسن وهيلاينين ينحدرون من ولهاصة

مدينية وغديرية ينحدرون من أحمد بن ناصر بن خالد بن الميهوب وفارس آخر ممن جاؤوا معه من تونس.

الفايد والمحارب: من الطفل الذي تبناه ناصر بعد أحد المعارك ضد ولهاصة. (sénatus-consulte, 1869: 4)

ويتبين لنا هنا، تلك القضية التي تطرق إليها مختلف الباحثين والمختصين، الذين يرون أن النسب ما هو إلا شعور وهمي ورمزي يهدف إلى إبقاء اللحمة والتضامن بين مختلف أجزاء القبيلة قصد مواجهة الأخطار التي تصادفها في استمراريتها ووجودها، فيقول بورديو: " في حقيقتها (القبيلة) تجمع سكاني متعدد الأصول" (Bourdieu, 1958: 33)

الحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للقبيلة:

عدد سكان القبيلة منتصف القرن19م 4288 نسمة، بكثافة تقدر 1.5نسمة في الهكتار الواحد وهي نسبة قليلة وفرت للسكان سبل العيش في وضعية مريحة ومكنتهم من الحصول على ثروة جيدة، زادها رخاء توفر مقومات الحياة فيها مثل:

1- القرب من الساحل: حيث نجد أبعد نقطة من القبيلة عن مدينة عنابة تقع على 30كلم وأقرب نقطة على 22كلم، ذات أراضي

جيدة صالحة لزراعة الحبوب والخضار والفواكه بمختلف أنواعها، زادها خصوبة ونوعية، المناخ السائد في المنطقة وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط، وحسب الدراسات الاستشرافية الفرنسية فإن مجال القبيلة يوفر فرصا جيدة للاهتمام بالزراعات الصناعية كالتبغ والكروم والقطن والكتان وغيرها، بالإضافة إلى التربة الجيدة، ففي القبيلة غطاء نباتي كثيف تمثل في الأجمات وغابات من أشجار البلوط والمصطكاء والفلين، مما يوفر المساحات للازمة لتربية المواشي على مختلف أنواعها، ونذكر هنا غابة كاف العرش بمساحة قدرها: 469هـ، 28آر، 46س آ، والتي تتربع على جبال مزرة سيدي عبد القادر بها حوالي 2200 شجرة في الهكتار الواحد.

2- توفرها على ثروة مائية مهمة: ممثلة أساسا في وادي بونموسة ووادي سيبوس، بالإضافة إلى برك مائية لسقي المواشي، مثل بركة غرباس مكدة، والآبار مثل بير هاجر مليلة Bir Hadjar M'lila، ومجموعة من الينابيع والعيون التي يستغلها السكان للشرب مثل عين سيدي بوبكر وعين دويلية وعين العرش.

3- موقعها الاستراتيجي وتوفرها على شبكة مواصلات مهمة تربطها بمختلف المناطق، كما كانت نقطة عبور لمختلف القبائل والسكان القاطنين في تلك الناحية، وأهم هذه الطرق: (عنابة / القالة)، (عنابة/ بوحجار)، (بني ورجين/ سوق أهراس) المارة على الضفة اليسرى لوادي بونموسة، (بوهاجر/ القالة) المحاذية للمصب الشمالي لوادي بوعابد وبحيرة مقرة، (بلدية موندوفي/ بوهاجر والقالة. (sénatus-consulte, 1869 : 23-24)

وحسب سجلات السيناتوس كونسيلت فإن القبيلة خلال القرن التاسع عرفت نشاطا اقتصاديا واسعا تمثل في:

الزراعة وتربية المواشي: لكون أراضي القبيلة سهلية خصبة فقد، مارس سكانها زراعات مختلفة، كزراعة الحبوب والتبغ والبقوليات على أنواعها كالفول والفصولياء، كما عرفت زراعة الكتان على نطاق واسع مما سمح للسكان بتكديس ثروة مهمة، هذا بالإضافة لاستغلالهم للأرض الرسوبية على ضفاف وادي بونموسة ومستفيدين من مياهه لتأسيس بعض الملكيات الخاصة وتهيئتها حدائق وبساتين

لزراعة الخضر وغرس أشجار الفاكهة، خاصة أن هذه الأنواع تحتاج إلى سقي مستمر، كما امتلكت القبيلة عددا معتبرا من أشجار الزيتون، قُدّر حسب الإحصائيات الفرنسية 421 شجرة، وبلغ مجموع ما تزرعه القبيلة 210 جابدة، أي ما يعادل 2100هكتار -على أقل تقدير- من مجموع حوالي 31499هكتار تمتلكها، وهو ما يشكل ثلثي مساحتها الإجمالية، رقم معتبر جدا، يفسر الإنتاج الوفير الذي عرفته. (sénatus-consulte, 1869 : 25)

بالإضافة إلى الزراعة، عرفت القبيلة حسب الإحصائيات التي قدمتها المصالح الفرنسية تربية المواشي كالبقر والغنم والماعز المعدة للاستهلاك وإنتاج بعض المواد الأولية كالصوف والجلود، وبعض الأغذية كالحليب واللبن والزبدة، والأحصنة والبغال والأحمرة، لاستخدامها في الأعمال كالحرث ورفع الأحمال وجمع المحاصيل، وقد ساعد على ازدهار هذا النشاط الغابات والأجمات الموجودة في مجال القبيلة، مُشكّلة مراعي لا تنضب خاصة في الأشهر التي تكون فيها السهول موحلة بفعل الأمطار.

كما تتوفر القبيلة على عدد معتبر من خلايا النحل قدر عددها منتصف القرن التاسع عشر بحوالي 825 خلية مما يوفر منتوجا كبيرا من العسل يستهلك محليا أو يباع ويقايض في الأسواق، أو يدفع على شكل ضرائب للسلطة ويمكن أن نستشف المستوى المعيشي الجيد والغنى الذي كانت تتمتع به هذه القبيلة انطلاقا مما خلفته سجلات السيناتوس كونسيلت (sénatus-consulte, 1869:26)، وهو ما يوضح لنا الجدول الإحصائي التالي لثروة القبيلة منتصف القرن التاسع عشر:

الثروة / الدوار	عدد الجابدات	الأحصنة	الجمال	البغال	البقر	الخرفان	أشجار الزيتون	خلايا النحل
مرداس	140	153	00	118	2655	3452	187	183
واد بسباس	70	152	00	272	2282	4715	234	640
المجموع	210	305	00	390	4937	8167	421	825

الشكل 01: جدول يمثل الزراعة وتربية المواشي عند قبيلة مرداس منتصف القرن 19م

المصدر: (sénatus-consulte, 1869 : 30)

التعليق على الجدول: يبين الجدول الثروة الحيوانية المهمة التي تمتلكها القبيلة، خاصة ما تعلق بالغنم وبالبقر، فنجد عدد الأغنام يفوق الثمانية آلاف، أما البقر فهو يقارب خمسة آلاف، مستفيدة للازدهار من الوضعية العامة لمجال القبيلة الذي تكلمنا عنه، ناهيك عن حاجة السكان لهذين النوعين بالخصوص، أما بالنسبة أشجار الزيتون فهي معتبرة، خاصة وأن المناخ البحر الأبيض المتوسط يقدم الظروف الملائمة لها، كما نلاحظ أن القبيلة لا تملك أي جمال، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها، أن القبيلة مستقرة وغير مرتحلة نحو الجنوب كما تفعل بعض القبائل ممن تستوطن الهضاب العليا، كما أن الجمال يصعب عليها التأقلم في مناخ غير صحراوي.

انعكست وفرة الإنتاج الفلاحي بشقيه على بروز عدة حرف مارسها السكان سواء للاستخدام الشخصي أو لبيع الفائض في الأسواق، ومن بين زاولته القبيلة من حرف نجد: صناعة النسيج كالزرابي والبرنوس وحياكة الملابس والأغطية، والصناعات الجلدية لوفرة المواشي، وصناعة الخشب كتجهيز الأخشاب اللازمة لبناء المنازل والمحاريث وقضبان مختلف الآلات الفلاحية كالفؤوس والقادوم، كما مارست القبيلة التجارة، حيث كانت تأخذ مواشيها المتميزة بالنوعية الجيدة ومنتجاتها المختلفة من خضر وفواكه إلى سوق عنابة لبيعها أو مقايضها بالمتوجات التي لا تملكها (sénatus-consulte, 1869 : 27)

الناحية الثقافية: كانت في القبيلة بعض الكتاتيب التي تعلم الأطفال القرآن والحديث ومبادئ اللغة والحساب، ولكن هذا التعليم لم يكن متطورا على غرار ما كان عليه في عموم الجزائر، ولعل انتشار التعليم في هذه القبيلة يعود الفضل فيه إلى عائلات المرابطين كالمرابط سيدي الرافعي التي كانت لزاويته مكانة مرموقة وامتلكت أراضي وقفية ساعدتاه على نشر التعليم بين سكان المنطقة.
(sénatus-consulte, 1869 : 28)

قبيلة مرداس والسلطة أواخر العهد العثماني:

في بادئ الأمر رفضت هذه القبيلة الخضوع للسلطة العثمانية وحاولت البقاء ممتنعة (أنظر التعليق رقم 03) ولكن لم تساعدها لا

ظروفها ولا موقعها الجغرافي في الاستمرار على هذه الحال، فتعرضت للكثير من الحملات العسكرية، وكانت أعنفها تلك التي وقعت عام 1740م في عهد الباي حسين بوحنك (1754-1736) (أنظر التعليق رقم 04)، والتي تحولت القبيلة على إثرها إلى رعية، فتمت مصادرة جل أراضيها الخصبة الواقعة ما بين وادي بونموسة ووادي سيبوس كعقاب لها، وجعلتها سلطة البايلك أراضي عزل، سميت بعزل بسباس، منحت أجزاء منه لبعض الأتراك على شكل هبات مثل عائلة صالح باي التي حصلت على أرض مساحتها 61هـ، 40 آر،10 س آ، وبعد خضوعها النهائي وضعت قبيلة مرداس تحت حكم خلفاء البايات، وأولهم محمد بن عبيس الذي ساعده في الحكم مجموعة من لأشخاص النافذين أمثال بلحاج الزياني والآغا الحسناوي، وقد حصلوا نظير هذه الخدمات على أراضي خصبة من العزل السابق الذكر، وبقيت مرداس قبيلة رعية حتى الاحتلال الفرنسي (sénatus-consulte, 1869 : 23)، وهو ما أشار إليه أيضا لويس رين، الذي أكد أن القبيلة كانت رعية تابعة لإقليم ساحل عنابة المكون من قيادتين. (Rinn, 1900 : 192)

إن وقوع القبيلة في صنف الرعية أوجب عليها دفع عدة ضرائب للسلطة العثمانية، وقد نقل ناصر الدين سعيدوني عن تقرير روسو هذه الضرائب والتي تمثلت في الغرامة، والدنوش (أنظر التعليق رقم 05)، مقدار كل واحدة منهما 600 بوجو (سعيدوني، 2013 : 305).

قبيلة مرداس أثناء الاحتلال الفرنسي: التحديد والتقسيم:

تعتبر قبيلة مرداس من بين أولى القبائل التي دخلت في صراع مع الاحتلال الفرنسي في بايلك الشرق، وكان هذا بعد غزو مدينة عنابة ومحاولة الاحتلال التوغل في البايلك راميا الوصول إلى مدينة قسنطينة.

أعلنت مرداس منذ اليوم الأول أنها لن تخضع للفرنسيين، وقامت بعدة حركات لتؤكد هذا التوجه، كقيامها بغارات على الجيش الفرنسي أو على القبائل التالي قدمت الولاء لفرنسا، حيث كانت تقطع عليهم الطريق في سهول عنابة وتأخذ أموالهم، ورغم محاولات

الجنرال أزار Azer التواصل معهم وحثهم على الاستسلام إلا أنه فشل في مسعاه، مما استدعى القيام بحملة عسكرية عام 1833 لإخضاعها مكونة من 400 جندي من الفرنسيين، والكراغلة والصبايحية مزودين بأربعة مدافع بقيادة الجنرال أزار والعقيد بيريجو Perrégaux، كان من نتائجها أن صادرت السلطة الفرنسية من القبيلة ألف خروف وخمسمائة ثور وبقرة. (Bouyac, 1892 : 235-236)

إن توالي الغارات المصحوبة بالمدفعية، ناهيك عن الموقع الجغرافي الذي لم يمنح للقبيلة الحماية اللازمة، ووجود الحامية الفرنسية في مدينة عنابة والتي شكلت ضغطا عسكريا، أدى بالقبيلة إلى الاستسلام، وقدِم أعيانها إلى مدينة عنابة معلنين ذلك وراضخين للشروط الفرنسية، ورغم هذا فقد أظهر بعض رجال القبيلة مقاومة باسلة مثل أحمد بن حوسين، والدليل على ذلك أن الصراع استمر حتى عام 1839، أين فقدت القدرة على ذلك واضطرت للخضوع بشكل نهائي للسلطة الفرنسية ولم تثر بعدها أبدا ودخلت تحت حكمها وطالتها بذلك مختلف القوانين والإجراءات التي جاء بها الاحتلال لاسيما القوانين العقارية (Bouyac, 1892 : 241) ، ومن هذه القوانين نجد:

1- قانوني 8 سبتمبر و7 دسبتمبر1830: الذين وضعهما كلوزيل لمصادرة أراضي الوقف بنية الحصول عل المزيد من العقارات لخدمة الأهداف الاستعمارية الاستيطانية، وقد واصلت السلطات الفرنسية تطبيق هذا القرار حتى أواخر القرن التاسع عشر. (سعد الله، 1992: 74).

وفي قبيلة مرداس كانت أراضي المرابط سيدي رافعي ذات المساحة المقدرة ب 74هـ، 84آر، 77 س آ والواقعة على ضفاف وادي بونموسة، ممن شملتها إجراءات هذين القانونين على اعتبار أن ما تحصل عليه هذا المرابط كان نتيجة الأوقاف التي أوقفها السكان عليه وعلى زاويته. (sénatus-consulte, 1869 : 36)

2- قانون 16 جوان 1851: حسب لاينود، فإن هذا القانون هو الميثاق الأساسي للعقار، لأنه اعترف بملكية القبائل لأراضيها شرط توفر عقود الملكية، كما أجاز التعامل في المسائل العقارية بالقانونين الإسلامي والفرنسي(laynaud, 1900 : 43-44) ، لكنه من جهة أخرى

حمل في طياته الكثير من الاحتيال حتى سماه رجل القانون جودان بقانون السلب والنهب، لأنه اشترط على القبائل إذا ما أرادت التمتع بملكيتها توفرها على العقود وهو أمر مستبعد، كما طالبها بالتخلي عن جزء من أراضيها للسلطة الفرنسية بحجة أنها تملك أكثر مما تحتاجه (لونيسي، 2013 : 17-18) .

كما تطرق هذا القانون إلى مسألة الغابات التي تمتلكها القبائل الجزائرية، والتي تستغلها في الرعي، خاصة وأن هذا الأخير يعد نشاطا أساسيا في نمط حياتها، فينقل شارل روبير أجيرون عن أحد الإعلاميين:" كانت الغابة في الزمن الغابر تفي بنصف بل ثلثي ضروريات معاشات الأهالي" (أجيرون، 2007 : 195)، فتمت مصادرة الغابات الجزائرية وإلحاقها بمصالح الغابات الفرنسية، بحجة أنها فضاءات شاغرة ومحررة من أي ملكية ولا يمكن لأحد المطالبة بها (أجيرون، 2007 : 200) .

طُبق هذا القانون على مرداس وتم تعيين أربعة غابات في القبيلة، وألحقت بمختلف المصالح الفرنسية وهي: غابة كاف العرش: مساحتها 469هـ، 28آ، 46س آر، وغابة بوعابد وبوكرمة: 2978هـ، 40 آ، 46س آ، وغابة الهوبة: 1116هـ، 62 آ، 06 س آ وغابة روي غيبة: 388هـ ، 75 آر، 20س آ (sénatus-consulte, 1869 : 36).

وهكذا ساءت حالة قبيلة مرداس لأنها تعتمد بشكل كبير على الغابات لمختلف الاحتياجات، ليس هذا وفقط ولكن مستها العقوبات التي تفرض على القبائل التي تنتهك قوانين الغابات، فممنوع مثلا الرعي وجلب خشب التدفئة والبناء، والحصول على الحشائش للعلف وغيرها من الخدمات التي تقدمها الغابة، وكل من ينتهك هذه الممنوعات تفرض عليه عقوبات صارمة، فإلى غاية 1890 حررت مصالح الغابات 96570 دعوى قضائية ضد الجزائريين لانتهاكهم القوانين المتعلقة الغابات، حتى أضحى العيش بجوارها لا يطاق (بن داهة، 2007 : 329-332).

3- قانون 22 أفريل 1863: سنه الإمبراطور نابليون الثالث، وصادق عليه مجلس الشيوخ في 22 أفريل 1863، ينص على ثلاث خطوات عملية تطبق على القبيلة وهي:

- تعيين حدود أراضي القبائل وتثبيتها، والاعتراف لها بما تمتلكه من أراضي جماعية.
- تقسيم أراضي القبيلة التي تم تعيين حدودها بين دواوير تنبثق عن القبيلة
- توزيع الأراضي داخل الدواوير بين الأفراد واستحداث الملكية الفردية، ولكل واحد منهم الحق في الحصول على قطعة أرض خاصة به يفعل بها ما يراه مناسبا (جوليان، 2013 : 696).

ورغم أن القانون في ظاهره يبدو جيدا كونه يمنح القبائل حق الملكية المطلقة في أراضيها ويقر أنها لها، إلا أنه يحمل بين طياته هدفين خفيين خطيرين، أولهما هي الرغبة في اكتشاف الأراضي التي قد تكون شاغرة ليتم إلحاقها بمختلف مصالح الدولة، كالبلديات ومصالح الغابات والدومين، وثانيهما وهو الأخطر، يتمثل في تحطيم القبيلة وتفتيتها، حيث شكلت هذه الأخيرة سدا منيعا في مقاومة الاستعمار نظير تمسكها بالأرض، فإذا استطاعت السلطة الفرنسية فك هذه اللمحة، أمكنها السيطرة على الجزائر دون مشقة، ويوضح لنا ميرسيي التأثير الذي نجم عن تطبيق هذا القانون، الذي أدى حسبه إلى تغيير جذري وكبير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للقبيلة الجزائرية، حيث قطع أواصر تماسكها وحرمها من قائدها وبالتالي لم تعد صالحة للمقاومة، وتوقفت الثورات وأضحت الخيول التي تستخدم للمعارك، تستخدم للأعمال الفلاحية وتوسعت المراكز الاستيطانية وزاحمت السكان الأصليين (Mercier, 1901 : 59).

تنفيذ القانون على قبيلة مرداس: من القبيلة إلى الدوار

حسب سجل السيناتوس كونسيلت الخاص بهذه القبيلة فقد صدر القرار الإمبراطوري بتنفيذه على الميدان في 1 مارس 1865م، وبدأت عمليات التحديد في 22 مارس 1865م، وانتهت في 4 أكتوبر 1668م أين أُعد السجل النهائي الذي يصف سير العملية، ولتنفيذ القانون تشكلت لجنة في 23م ماي 1863مكونة من :

ديقار Digard: عقيد في الفرقة 03 الصبايحية، رئيس اللجنة
دوغانتيDe ganetés : محافظ عنابة، نائب الرئيس.
فيريلون Vérillon: رئيس المكتب العربي لعنابة، عضو.

لوريشاس Laurichesse : مدقق مصالح الدومين، عضو
ماسونيMassoni : جيومتري من مصالح الطبوغرافيا، عضو
دابوسي Daboussy : مترجم عسكري، عضو.

وقد جاءت هذه اللجنة متكاملة، أعضاؤها ينتمون لمختلف المصالح التي تهمها عملية التحديد قصد تحقيق الهدف المنشود.

وفي محاولة منها كي تطبع العملية بالمصداقية، أشركت اللجنة جماعة مرداس وجماعات القبائل المحيطة بها في عملية التحديد وتعيين الحدود، وليس غرض هذا حفظ الحقوق وإضفاء المصداقية على العملية، بقدر ما هي محاولة التأكد من أن أحدا لن يخدعها أو يزودها بمعلومات خاطئة أو يخفي شيئا عنها، وكانت الجماعات التي حضرت عملية التحديد تتكون من:

عن **جماعة قبيلة مرداس:** دحماني بن عبد الرحمن (شيخ القبيلة)، سي علي بن حاج، أحمد بن عبيد، الحاج معمر، سي العياشي بن عبد الرحمن، لخضر بن أونيس، عبد الله بن سالم، معزوز بن محمد، صالح سواسي بن علي، العمري بن صالح، عمر بن بوراس، زايد بن التار، الحملاوي بن عمر.

عن **جماعة قبيلة بني ورجين**: عمر بن عبد (شيخ القبيلة)، الحاج الحاسي بن صخري، أحمد بن نشاعة، محمد بوشريقة، بوجمعة رزة، أحمد بن دندان، جاب الله بن بوثلجة، صالح بن رابح، عمر بن الحاج

عن **جماعة قبيلة بني صالح:** طاهر بن لخضر (قايد)، سعد بلعواني (شيخ)، لخضر بن علي، لخضر بن رمضان، محمد بن عزاب، محمد بن براهيم، رابح بن مسعود، محمد بن عمارة، منصور بن عمران، رابح بن فعادة، العيد بن عسال. (sénatus-consulte, 1869 : 25).

بدأت عملية التحديد وتم التطرق إلى أنواع الأراضي وملاّكها والعقود التي يملكونها، فأشار التقرير أن في القبيلة مجالين:

1) مرداس، وتحمل القبيلة اسمه، مساحته 19601هـ، 18 آر، 31 س آ، غالبية أراضيه عرش يوجد فيها أماكن يسكنها الخماسة (أنظر التعليق رقم05) الذين يعملون فيها، كما توجد فيها أراضي

الملك بمساحة 4175هـ 17 آر، 53 س آ، لم تدخل اللجنة في تفاصيلها، يطلق عليها السكان المحليين "الحرمة"

2) عزل واد بسباس، مساحته 11896هـ، 95آر، 82 س آ يتكون من: أراضي خصبة تابعة للبايلك، منحت للقبيلة أو بعض الشخصيات نظير الخدمات التي قدمتها للسلطة كما أسلف وذكرنا، وملكيات خاصة للبعض على غرار المرابط سيدي رفاعي وبعض الغابات والأجمات للرعي (sénatus-consulte, 1869 : 59-60).

وبعد عملية التحديد ومصادرة الأراضي بمختلف القوانين العقارية، خرجت اللجنة بالجدول التالي من حيث الملكية:

الأراضي / الدوار	السكان	أراضي الملك	أراضي العرش	أراضي مشتركة لخدمات مشتركة	دومين الدولة	الدومين العام	المجموع
مرداس	1757	00	2836هـ 34آر 05س آ	11986هـ 61آ 20س آ	00	294هـ 45آر 74 س آ	19601هـ 18آر 31س آ
واد بسباس	2531	7534هـ 18آر 29س آ	00	00	4175هـ 17آر 53 س آ	187هـ 60آر	11896هـ 95آ 82س آ
المجموع	4288	7534هـ 18آر 29 س آ	2836هـ 34آر 05 س آ	11986هـ 61آر 20 س آ	8658هـ 94آر 85 س آ	482هـ 05آ 74 س آ	**31498هـ** **19آر** **13س آ**

الشكل 02: جدول يمثل ملكية الأرضي بعد تطبيق القانون المشيخي 22 أفريل 1863 على قبيلة مرداس

المصدر: (sénatus-consulte, 1869 : 30)

التعليق على الجدول: ما يمكننا استنتاجه أن السلطة الفرنسية قامت بعمل دقيق فيما يخص تصنيف الأراضي، ولم تغفل عن أي شبر يمكن إدراجه والاستفادة منه خدمة للجانب الاقتصادي للاستعمار، خاصة وأن أراضي قبيلة مرداس من النوعية الجيدة كما رأينا، يمكن استغلالها في الزراعات الصناعية كالقطن والكروم والتبغ.

كما بين لنا الجدول أن عمليات التحديد قد مكنت السلطة الفرنسية من إيجاد الوعاء العقاري الذي تحتاج إليه بعدما كانت لا تملك شيئا في مجال القبيلة فاستحدثت أملاك الدومين مثلا: وهو ما

يسمح بالتغلغل داخل القبيلة والاستحواذ على أراضيها وتثبيت المستوطنين فيها، وهو الهدف الخفي للقانون المشيخي.

تعيين جماعة القبيلة: بعد تحديد الأراضي قامت السلطة الفرنسية بربط القبيلة اجتماعيا وإداريا بها، وذلك بالتدخل في تعيين جماعتها وجعلها عبارة عن مؤسسة إدارية فرنسية بعدما كانت جماعة مستقلة لها حرية العمل في مجالها القبلي، إذ أدركت السلطة الفرنسية أهمية الجماعة للقبيلة، ومدى التأثير الذي يمكن أن تلعبه لصالحها إذا ما استطاعت التحكم فيها، ورغم أن الجماعة التي عينتها فرنسا بموجب قرار إداري مؤرخ في 16 جوان 1868 موقع من قبل الجنرال دارجون Dargent تضمنت أغلب الأعضاء الذين مثلوا القبيلة في عمليات التحديد، إلا أن دورها أضحى مختلفا بما أنهم عينوا بقرار إداري، إذ تحولوا إلى موظفين، مما سينعكس سلبا على القبيلة ككل، فسينحازون إلى السلطة الاستعمارية بالترغيب أو الإكراه، وقد تشكلت جماعة هذه القبيلة من: دحماني بن عبد الرحمن(شيخ القبيلة)، سي علي بن الحاج، احمد بن عبيد، الحاج معمر، سي لعياشي بن عبد الرحمن، لخضر بن أونيس، عبد الرحمن بن سالم، معزوز بن محمد، صالح سواسي بن علي، العمري بن صالح، عمر بن بوراس، زايد بن التار، الحملاوي بن عمر (sénatus-consulte, 1869 : 24).

وبهذا تمكنت السلطة الفرنسية من وضع أول لبنة في طريق تفكيك القبيلة بجعلها مجموعة من الدواوير، لتأتي المرحلة الثانية في التفكيك النهائي باستحداث نظام البلديات.

من الدوار إلى البلدية: بعدما تمكنت فرنسا من إنشاء الدواوير وعملت على قطع الصلة نهائيا فيما بينها وذلك بإلحاق كل دوار ببلدية معينة تم استحداثها وجعل القبيلة واللحمة القبلية من الماضي، وتنفيذا لهذا الإجراء، ألحق دوار مرداس رفقة دواوير أخرى من قبائل أخرى كدوار برابطية وبني عمار من قبيلة الشفلية بالبلدية المختلطة بني صالح التي تأسست بموجب القانون الصادر عن الحاكم العام في 13أفريل 1876(Accardo, 1892 : 144) ، أما دوار واد بسباس فألحق بالبلدية المختلطة راندون وفق قرار 10 ديسمبر 1868 (Accardo,

(142 : 1892، والملاحظ أن سنتي الإلحاق كانتا متباعدتين جدا، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها أن واد بسباس غالبيته أراضي عزل بمعنى أنه أصبح تابع بشكل آلي للسلطة الفرنسية " وريثة السلطة العثمانية " كما تدعي، كما أن أراضيه أكثر خصوبة وإستراتيجية صلحت لتكون جزء من بلدية أوروبية.

الضرائب المفروضة على قبيلة مرداس من قبل السلطة الفرنسية:

تعتبر الضرائب منذ العهود القديمة من أهم مصادر تحصيل الأموال لأي دولة، حيث تأخذ نسبة من ثروات السكان وترجعها لهم على شكل خدمات معينة، ولم يختلف هذا الأمر عند القبائل الجزائرية خلال القرن التاسع عشر، فبسبب رغبة الاحتلال في استحداث ميزانية للجزائر سعى إلى فرض أنواع مختلفة من الضرائب، فبلغ مجموع ما دفعه الجزائريون حتى عام 1870 حوالي 14 مليون فرنك ضرائب عربية، كالعشور والزكاة، و22 مليون فرنك ضرائب فرنسية على غرار السنتيمات الإضافية، وقبيلة مرداس لم تكن في منأى عن كل هذا، فدفعت كل هذه الأصناف وأهمها:

1- العشور: وهي التزام إسلامي، يُفرض على المحاصيل التي بلغت النصاب ودار عليها الحول كالقمح والشعير، ويؤخذ منها العشر 10/1، ولكن استبدل هذا المقدار في العهد العثماني الجابدة (أنظر التعليق رقم06)، حيث تؤخذ على كل جابدة حمولة جمل قمح ومثلها من الشعير، وبإدخال النقد في العهد الفرنسي بقانون 17 جانفي 1845 أصبح يؤخذ ما مقداره 25 إلى 30 فرنك على الجابدة الواحدة (Badjadja, 1974 : 35).

2- الزكاة: التزام إسلامي أيضا، حيث يتم دفع رأس ماشية إذا بلغت النصاب من الأصناف التالية: الجمال، البقر، الغنم، ولكن هي أيضا أصبحت تؤخذ على شكل نقود وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الصنف / الفترة	الجمال	البقر	الغنم والماعز	الأحصنة
1870-1863	4 فرنك	3	0.15	0.20
1898-1888	4	3	0.20	0.25

الشكل 03: جدول يمثل قيمة الضرائب على المواشي التي تمتلكها القبائل الجزائرية خلال القرن19م

المصدر: (sénatus-consulte, 1869 : 30)

3- السنتيمات الإضافية: هي الضرائب التي تقدمها الدواوير على كل ما تمسه الضرائب السالفة الذكر، وهي تعادل 18% من قيمة العشور أو الزكاة أو الحكور (Badjadja, 1974 : 36)، ويوضح لنا الجدول التالي قيمة الضرائب التي تدفعها قبيلة مرداس:(بالفرنك)

ضرائب / الدوار	الحكور والعشر	السنتيمات الإضافية	المجموع	الزكاة	السنتيمات الإضافية	المجموع	المجموع الكلي للضرائب
مرداس	6300	1134	7434	852020	154365	1006385	1013819
واد بسباس	3150	670	3717	760005	1368	761373	765090
المجموع	9450	1804	11151	1621025	155733	1767758	1778909

الشكل 04: جدول يمثل قيمة الضرائب التي دفعتها قبيلة مرداس للسلطة الفرنسية خلال القرن 19م

المصدر: (sénatus-consulte, 1869 : 30)

التعليق على الجدول: يبين لنا الجدول الإرهاق الضريبي الذي تعرضت له هذه القبيلة، إذ لا شك أنه أثر فيها، باعتباره يستنزف الكثير من ثروتها القليلة التي لا تحصل عليها إلا بشق الأنفس في ظل السياسة العقارية والزراعية التي انتهجتها السلطة الفرنسية، كما نجد أن دوار مرداس هو من يدفع ضرائب أكثر وهذا مرده امتلاكه لثروة وعدد سكان أكثر من دوار واد بسباس.

رأينا أن القبيلة حاولت تطبيق نهج المقاومة العسكرية ضد الاحتلال الفرنسي وامتدت مقاومتها لست سنوات، ولكن إمكاناتها القليلة اصطدمت بالآلة الحربية الفرنسية القوية، لذلك لجأت إلى طرق أخرى من أجل المقاومة وإيصال صوتها، ومنها تقديم الشكايات والاعتراضات التي صاحبت تنفيذ إجراءات قانون السيناتوس كونسيلت ومن بين النماذج التي وردت في السجلات قيد الدراسة نجد:

اعتراض جماعة القبيلة حول أراضي الغابات التي صادرتها سلطات الاحتلال وقدموا شكوى بتاريخ 18 جوان 1868 بواسطة شيخ

القبيلة وشيوخ الدواوير، وبما أنها لا تملك عقد، وبالنظر إلى طبيعة الأرض التي فصل فيها قانون 16 جوان 1851 فإن الاعتراض قد رفض. (sénatus-consulte, 1869 : 60)

شكوى السيد سليمان لرقاش الذي اعترض على مصادرة السلطات الفرنسية لقطعتي أرض ملك له بمساحة قدرها 22هـ 61 آر 7س آ، ورغم امتلاكه لعقد يوضح أحقيته فيهما، إلا أن شكواه قوبلت بالرفض بسبب عدم حمل العقد الذي قدمه لأي ختم أو إمضاء، سواء من ممثلي السلطة أو من قضاة وغيرهم، يثبت صحته.
(sénatus-consulte, 1869 : 61)

شكوى عائلة صالح باي: دخلت عائلة صالح باي في نزاع مع السلطة الفرنسية حول أرض مساحتها 61 هـ 40آر 10س آر واقعة في منطقة زريزة Zeriza تقع بين شعبتين مائيتين هما شعبة عداسي وشعبة زويلة حصل عليها صالح باي بالنظر إلى المنصب الذي كان يشغله وهو باي بايلك الشرق، ولكن الشكوى قوبلت بالرفض لعدم امتلاك هذه العائلة لأي عقد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتبين لنا أنه ليس جميع الأتراك غادروا الجزائر بعد الاحتلال، ولكن هناك من بقي منهم هنا وعاشوا بين السكان واندمجوا معهم.
(sénatus-consulte, 1869 : 35)

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الشكايات التي اطلعنا عليها في هذا السجل أو غيرها من السجلات قد قوبلت بالرفض إلا القليل منها مما عجزت عنه السلطات الفرنسية في أيجاد مبرر لرفضها، وكأن السلطة الفرنسية ماضية وبقوة في الاستحواذ على أراضي الجزائريين متذرعة بكل الأعذار، خاصة اللعب على وتر العقود الموثقة لعلمها أن غالبية الجزائريين قبل الاحتلال لم يكونوا يملكون عقودا مكتوبة وموثقة، فهم يمتلكون أراضي بعقود شفوية توارثوها أبا عن جد شكلت شهادة جماعة القبيلة أهم سند لهذا الامتلاك.

خاتمة:

بعد دراستنا هذه الموضوع توصلنا إلى أن قبيلة مرداس من القبائل الجزائرية التي كانت موجودة حتى القرن التاسع عشر، في ناحية عنابة والتي أثرت وتأثرت بعدة عوامل منها العلاقة مع السلطة

والنشاط الاقتصادي، فمرداس وعلى غرار جميع القبائل الجزائرية كان نمط حياتها بسيطا نشأ واعتمد على علاقات القرابة والإنتاج الفلاحي التقليدي (الزراعة وتربية المواشي).

دخلت هذه القبيلة في علاقات مع السلطة سواء العثمانية، كقبيلة رعية، فُرضت عليها أنواع عدة من الضرائب، حاولت التملص منها ولكنها لم تستطع، أو السلطة الفرنسية التي شكلت ضغطا رهيبا عليها، ويمكن الاختلاف بين الفترتين العثمانية والفرنسية في كون أن مرداس حافظت على نسيجها القبلي في الفترة الأولى وفقدته خلال الفترة الاستعمارية فقد دُمرت وتفككت.

نظير السياسة الاستعمارية الفرنسية في الضغط على القبائل لا سيما استخدام القوانين العقارية، اختفت مرداس من الوجود ولم تعد تذكر كقبيلة لعبت دورا في المجتمع الجزائري ككل.

لا تزال سجلات السيناتوس كونسيلت مادة علمية غنية يمكن للباحث الاستفادة مما تحمله من معلومات وتوظيفها في إعادة رسم خريطة الجزائر القبيلة، وكتابة التاريخ الجزائري، خاصة مع تمتعها بالدقة كونها أعدت من قبل المصالح الفرنسية، لتوظيفها في خدمة الاستعمار، فهي تتحرى الدقة كي لا تقدم له معلومات مغلوطة.

الشروح والتعليقات:

التعليق01: عرفت الملكية في الجزائر خلال الفترة الحديثة عدة أنواع: العرش: وهي الأراضي المشاعة ملك للقبيلة ككل، حيث يمنح كل فرد جزء لخدمته وليس لديه حق التملك، ولا يخضع هذا النوع للعمليات العقارية كالبيع والشراء، العزل: وهي الأراضي التابعة للدولة والتي حصلت عليها بطرق عدة كالمصادرة ووضع اليد، تقوم باستغلالها مباشرة أو بمنحها لبعض الأفراد مقابل حقوق الكراء، الأراضي الخاصة: وهي ملك لأفراد معينين يتصرفون فيها كما يشاءون، للإطلاع أكثر راجع: (سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، 2013 : 50-75)

التعليق02: ولهاصة قبيلة بربرية استوطنت جهة عنابة تأثروا كثيرا بالعرب بعد الفتح الإسلامي،يرجع نسبها إلى نفزاوة من نفزاو بن زحيك، للإطلاع أكثر راجع: (خلدون، 2000: 150-151)

التعليق 03: شهدت الجزائر خلال العهد العثماني من منظور السلطة عدة أصناف من القبائل هي: قبائل المخزن: وهي المتعاونة مع السلطة، تشكل فرقا عسكرية لساعدتها في ضبط أمور الإيالة مقابل بعض الامتيازات التي يحصلون عليها (سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة المعاصرة، د.ت: 98)، القبائل الممتنعة: وهي التي لم تخضع للسلطة العثمانية أو خضعت لها بشكل جزئي، سميت ممتنعة لامتناعها عن يد السلطة كونها بعيدة عن المركز وتسكن مناطق صعبة كالجبال والصحراء، لا تدفع الضرائب إلا بشكل رمزي (Voisin, 1861 : 25)، الرعية: وهي القبائل الخاضعة للسلطة والمرهقة ضريبيا، لم تكن تحظ بأي امتياز، تسير من قبل مختلف إطارات السلطة كالباي وخليفته (شويتام، 2009: 257).

التعليق04: الباي حسين بوحنك: (1736- 1754) أصله تركي، يعد من أشهر البايات الذين حكموا بايلك الشرق، واستطاع أن يرسي دعائم السلطة العثمانية فيه، يذكر العنتري أنه في عهده أصلح الله البلاد والعباد بسيرته التي كانت جيدة، ولم تذكر سجلات السيناتوس كونسيلت اسم هذا الباي وإنما اكتفت بذكر سنة الإخضاع، وقارنا ذلك بما جاء في كتاب العنتري (العنتري، 1991: 56).

التعليق رقم 05: الدنوش: ضريبة يدفعها البايات للداي وهي نوعين دنوش صغرى تدفع كل ستة أشهر ودنوش كبرى كل ثلاث سنوات، يحملها الباي بنفسه إلى العاصمة (سعيدوني، الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، 2013: 233)

التعليق 06: الخماسة: هو نظام اقتصادي واجتماعي يمكن الفلاح من العمل في الأرض مقابل خمس الإنتاج، بشرط أن تكون الأرض والمحراث والحبوب على عاتق صاحب الأرض (سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، 2012 : 85)

المراجع:

إبراهيم لونيسي. (2013). **بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال**. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.

أبو القاسم سعد سعدالله. (1992). **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)** ج1، ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

أرزقي شويتام. (2009). **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني**، ط1. الجزائر: دار الكتاب العربي.

بن داهة عدة. (2007). **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)** ج1، ط1. الجزائر: طبعة وزارة المجاهدين.

بن العنتري محمد الصالح: (1991). **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها**، تحقيق وتقديم يحي بوعزيز، ط1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

شارل أندري جوليان. (2013). **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار(1827-1871)** ج1، ترجمة جمال فاطمي وآخرون، ط1. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر.

شارل روبير أجيرون. (2007). **المسلمون الجزائريون وفرنسا(1871-1919)** ج2. ط1. ترجمة محمد الحاج مسعود وأ. يكلي، الجزائر: دار الرائد للكتاب.

عبد الرحمن ابن خلدون. (2000). **تاريخ ابن خلدون** ج6. تحقيق وتقديم خليل شحادة، وزكار سهيل، ط1. بيروت: دار الفكر.

ناصر الدين سعيدوني. (2013). **الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني** ط2. الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.

ناصر الدين سعيدوني. (2012). **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**، ط3. الجزائر: البصائر الجديدة للنشر.

ناصر الدين سعيدوني. (2013). **الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، ط2. الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع.

ناصر الدين سعيدوني. (د.ت). **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة المعاصرة** ج2. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

Accardo, F. (1892). **tableau général des commune de l'Algérie dressé par ordre de J. Cambon**. alger: impremirie Pierre Fontana et Compagnie.

Badjadja, A. (1974). **carthographie agraire de l'Est Algérien a la fin de XIX siecle (in geography)**. constantine, Département de Geographie Université de constantine, Algéria.

Bourdieu, P. (1958). **sociologie de l'Algérie**. paris: PUF.

Bouyac, R. (1892). **histoire de Bone**. Paris: Legène Oudin et Cie éditeurs.

laynaud, M. (1900). **la propriété foncier en Algérie**. Alger: Giralt.

Mercier, E. (1901). **la question indigène en Algerie au commencement du XX siécle**. Paris: Augustin Challamel.

Rinn, L. (1900). **le Royaume d'Alger sous le dernier Day**. Alger: typographie Adolphe Jourdan.

sénatus-consulte. (1869). **Rapport de sénatus-consulte de la tribu de Merdés, N° 161 .**

Voisin, G. (1861**). l'Algérie pour les Algérien**. Paris: Lévy Frères libraires.

للإحالة على هذا المقال:

ـ عبد الغفور نصرالدين، فارس كعوان (2021)، « القبائل الجزائرية وعلاقتها بالسلطة في القرن التاسع عشر من خلال سجلات السيناتوس كونسيلت- مرداس نموذجا-» . **المواقف**، المجلد: 17 ، العدد: 01، جويلية 2021، ص.ص 892- 913